تميز القرن الحادي والعشرون بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة؛ تمثلت تلك التغييرات بظهور فواعل جديدة في السياسة الدولية ، وأضحى لتلك الفواعل دور وأثر في تفاعلات تلك السياسة ، وأدى هذا الأمر على الرغم من صعوبته في البدء إلى أن تتأقلم الدول معها وتستجيب لمتطلباتها وتمنحها حيزاً لأداء وظائفها ، ولاسيما الفواعل غير العنيفين الذين شرعوا بانتزاع وظائف الدولة تدريجيا بدءاً بالوظائف الاقتصادية ، ووصولا الى الوظائف السياسية والامنية .

ولعل أهم تطور ظهر على تلك الظاهرة هو التحول في طبيعة ودور الفاعلين من غير الدول، إذ بدأ بالظهور الفاعلون العنيفون الذين يحاولون انتزاع وظائف الدولة باستخدام وسائل قسرية، كمحاولة من تلك المجموعات كسر إرادة الدولة، وبشكل نهائي، ومع مقاومة الدولة لذلك تطورت العلاقة وأضحت ظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية.

مارست الدول وظيفة الأمن واضطلعت به ، ومازالت تحاول تثبت بأن لا مشاركة لتلك الوظيفة مع أحد وبأنها الحق الاساس الذي للتنازل عنه ، بعد ان تم تجريدها من وظائفها الاخرى، إلا أن ذلك لم يدم طويلا من تحولات القرن الحادي والعشرين جلبت معها تغييرات لم تعد الدول قادرة على مواجهتها ، فبدا عمليات الخصخصة الأمن من أطراف اخرى كالشركات والوكلاء ، ومع تزايد هذا الأمر تراجعت مكانة الدول ، وأصبحت الدول الفاشلة تنتشر طرديا، وبازدياد ، مما دفع بالدول محاولة مقاومة ذلك قبل أن يتحول هذا الأمر إلى ظاهرة طبيعية تهدد كيان الدول، ولإدراك الدول الكبرى بأن مصالحها لا تتحقق مع وجود الدولة القومية القوية دفعت باتجاه خصخصة الأمن والسعي لتجريد الدول الأخرى من مقومات قوتها .

إن أهم تحول ظهر في وظائف الدول كان مع نشأة الفاعلين العنيفين ، ومحاولتهم وبالقوة انتزاع دور الدولة وتحجيمه، إذ يمارس هؤلاء العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم ، وازداد هذا الأمر بوضوح منذ العام ٢٠٠١.

بعد أحداث ١١ ايلول العام ٢٠٠١ انتشر وبشكل لافت عدد الفاعلين من غير الدول ، ولاسيما العنيفين منهم ، وأضحى وجود تلك المجموعات ظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية ، ولعل سبب ذلك يكمن في تشظي العنف وعّده الوسيلة الاكثر نجاحا لتحقيق المكاسب ، لهذا وفي ظل صعوبة الوضع الدولي الناشئ بعد تلك الأحداث وبسبب العولمة، وانتشار وسائل تكنولوجيا

المعلومات ازداد تأثير التهديدات اللامتماثلة ، وأضحى وجودها يمثل تحوّلا في اجيال الحروب، فمع ازدياد نشاطها بدأ الحديث عن الجيل الرابع من الحروب وأطرافه تلك الجماعات بمختلف أشكالها والدول بمختلف أنواعها ، وعملت الدول بكل ما أُوتيت من وسائل قوة لمواجهة هذه التهديدات اللامتماثلة التي تتمثل بالجماعات الارهابية ، والجماعات المسلحة باستخدام الوسائل التقليدية ، ومع فشل كثير من الدول في ردع تلك الجماعات نتيجة عدم التماثل في وسائل المواجهة ، أدركت الدول لاحقا دور الاستخبارات كأحد أهم الوسائل الناجعة في مواجهة هذا الخصم .

و العراق بعد عام 2003 واجه حالة من التدهور والانهيار الأمني ، بسبب انعدام وجود الدولة ، الذي مثل فرصة كثير من الجماعات للبروز والظهور نتيجة لانعدام وجود الأمن المرتبط بوجود الدولة ، فبدأت ظاهرة انتشار الجماعات الارهابية والجماعات المسلحة ،وبشكل لافت مع انتشار السلاح غير الشرعي، وبدأت بوادر التدهور الأمني تطغى على الدولة نتيجة ازدياد نشاط جماعات العنف والارهاب ، تعمل على إعادة انتاج خلافات ايديولوجية قائمة على زرع الفتن ، التي تخل بالتوازن عبر هيمنة مسميات مختلفة قائمة على أساس الفرقة والتصارع، وأُوصلت البلاد إلى حافة الهاوية، وأصبحت حقيقة قائمة وإن اختلفت شدتها وتأثيرها من وقت لآخر، فهي الأكثر رسوخاً في واقعه السياسي والاقتصادي، التي شكلَّت العائق الأهم في طريق أي بناء امني وسياسي ،أو حتى ديمقراطي ، لأنه اصبح يهدد مكانته الوجودية، للكيان العراقي بوصفه وطناً ومجتماً واحداً.

أهمية الدراسة:

تحاول الدراسة أن تكون إضافة حقيقية واقعية نوعية لا سردية عددية، لأنهَّا تدرس التهديدات غير التقليدية، التي لا تتماثل مع أدوات الدولة التقليدية في المواجهة، وإنما باستخدام الوسائل والأدوات الاستخباراتية في التصدي للأهداف بأبعادها المختلفة والعوامل المؤثرة والمتفاعلة ، التي تساعد في انتشار ظاهرة تهديد الأمن الدولي بشكل عام، والامن الوطني العراقي بشكل خاص بعد عام 2001، فضلا عن كون الدراسة تحاول التركيز على دور الاستخبارات العراقية في مواجهة أقوى التنظيمات الارهابية وجماعات العنف .

لقد عانى المجتمع الدولي بعد عام ٢٠٠١ ومازال من التهديدات الخطيرة ، التي تمثلها جماعات العنف والارهاب ،وكان العراق في طليعة الدول المتضررة من عمل تلك الفواعل ، إذ عانى العراق من التهديدات المستمرة لأمنه الوطني ،ولا سيما غير المتماثلة مع تحضيراته واستراتيجيته ، مما أثر في أمنه واقتصاده وتحديداً بعد عام 2003 لذلك كان من الضروري تشخيص هذه التهديدات واسباب عدم التعامل معها عن طريق التحليل العلمي للأسباب الداخلية وضغوطات البيئة الخارجية التي عملت على استفحال الظاهرة، وسبل المعالجة.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة بالأساس إلى تعميق البحث في مشكلة التهديدات اللامتماثلة في النظام الدولي بعد عام ٢٠٠١ وانعكاساتها على الامن الوطني العراقي، كونها ظاهرة أصبحت كونية عالمية، واتخذت طابعاً انشطارياً تكاثرياً عبر مخططي ومنفذي هذه التهديدات ودور الاستخبارات في مواجهة هذه التهديدات، التي أخذت مكانتها الاساسية على الساحة العراقية بعد أن اصبحت تشكل الخطورة القصوى في حياة المجتمع، ويمكن حصر اهم هذه الاهداف في النقاط الآتية: –

1. تعميق المعرفة العلمية الموضوعية في موضوع يتميز بندرة الدراسات حوله.
2. تحديد مفهوم الاستخبارات وجماعات العنف والارهاب لغةً واصطلاحاً، ويختلف مدلولاتها من طرف لآخر، وبقاء مفاهيمها غامضة بلا معاير، ولا محددات، مما يجعلها سهلة التوظيف في مختلف المجالات.
3. ضرورة التعرف على نشأة جماعات الارهاب والعنف، كونها ذات أهمية ودروس متكررة عبر مراحله المختلفة، التي تكون بها، وقدرتها على تكوين صور علمية واضحة المعالم.
4. البحث في أصل التهديدات اللامتماثلة في النظام الدولي وللأمن الوطني، وكذلك التطرق هيكل الصناعة الأمنية وأسباب ضعفها وتداعيتها.
5. تسليط الضوء على جماعات العنف والارهاب في العراق، وانتشار فوضى السلاح من حيث الأسباب والدوافع، ومحاولة إظهار آليات مكافحته.

6. بيان دور الاستخبارات في استراتيجية الامن الوطني العراقي ومكافحة الارهاب من حيث السياسات والأدوات والوسائل المختلفة، التي يمكن تقديمها لاستئصال التهديدات من جذورها، كونها أصبحت اليوم نوعاً من انواع الصراع الجديد حول بسط النفوذ والسيطرة على امكانية المستقبل العراق إذ كان لابد من إدارته عبر مجموعة من الخيارات المتنوعة.

مشكلة الدراسة:

أضحت مشكلة ازدياد التهديدات اللامتماثلة في النظام الدولي عبر الجماعات الارهابية وجماعات العنف الأخرى ظاهره من ظواهر السياسة الدولية في القرن الحادي والشعرين، إذ عملت الدول ،وعبر مختلف الطرق على مواجهة هذه التهديدات لخطورتها ،ولأنها تحاول إنهاء وجود الدولة ، فانتشرت وبشكل لافت تلك التهديدات ،ونتيجة لعدم ادراك الدول لوسائل المواجهة استطاعت تلك الجماعات أن تُنشئ لنفسها مكانة في النظام الدولي ، لهذا تأقلمت الدول مع وسائل تلك المجموعات لاحقا فعملت على تنشيط أجهزة الاستخبارات كوسيلة أساسية للتصدي لتلك التهديدات ، وقد تأثر الأمن الوطني العراقي سلبا بعد عام ٢٠٠٣ بوضوح من تلك التهديدات ،ويتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات و أهمها :

1. ما مفهوم الاستخبارات وجماعات العنف والتهديدات اللامتماثلة؟
2. كيف تمددت ، وتطورات أحداث عدم الاستقرار الأمنية الى شكل غير متماثل بعد أحداث عام 2001؟
3. ما التهديدات اللامتماثلة التي يعاني منها الأمن الوطني العراقي؟
4. ما دور الاستخبارات في مواجهة التهديدات اللامتماثلة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : تأثر الاستقرار في النظام الدولي بعد عام ٢٠٠١ سلبا نتيجة ازدياد نشاط الفواعل العنيفين المتمثلة بالجماعات الارهابية والجماعات المسلحة الأخرى وسعي تلك الجماعات ممارسة دور الدولة الأساس ، فضلاً عن سعي بعض القوى الكبرى استغلال تلك الجماعات ،لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية ، ولعل سبب تمدد تلك الجماعات واستمرار ممارستها العنف كوسيلة يكمن في اختلاف وعدم نجاح وسائل المواجهة ، وأن تراجع

تلك الجماعات في الآونة الأخيرة كان بسبب اعتماد الدول على قوتها وأجهزتها الاستخبارية في مواجهة تلك الجماعات وتفكيكها .

أما العراق، فقد تأثر ومازال الأمن الوطني العراقي نتيجة ازدياد دور الجماعات الارهابية وجماعات العنف الأخرى بسبب ضعف وسائل المواجهة، وعليه يمكن القول إنه كلما ازداد دور الاستخبارات العراقية وتم العمل على تطويرها وتوفير الوسائل اللازمة لها، كلما قل دور وفاعلية الجماعات الارهابية والجماعات المسلحة الاخرى.

مناهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بأكبر قدر ممكن من أبعاد موضوع الدراسة، اعتمدت هذه الدراسة على مناهج كثيرة من مناهج البحث العلمي، فقد تّم اعتماد المنهج الاستقرائي منهجاً أساساً لتحليل دور الاستخبارات في مواجهة التهديدات غير التقليدية، ومكانتها بالنسبة للدول، فضلاً عن ذلك فقد تّم اعتماد مداخل بحثية مساعدة منها منهج التحليل النظمي للوقوف على تهديدات الأمن الدولي بعد عام 2001، ودوافع ضعف أجهزة الاستخبارات في العراق، فضلاً عن الاستعانة بالمناهج الوصفية، والتحليلي السلوكي ومنهج الاستشراف.

هيكلية الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، اهتم الفصل الأول منها بمحاولة إرساء دعائم منهجية لدراسة الاستخبارات، وجماعات العنف عبر تقسيمه على مبحثين: تناول الأول الاستخبارات المفهوم والنشأة، عبر مطلبين، وتناول الثاني التهديدات اللامتماثلة ، وجماعات العنف وتفسيراتها، في مطالبين.

وكُرِّس الفصل الثاني لبيان جماعات العنف والارهاب غير الرسمية ، وتحديات الامن بعد عام 2001، ضمن مبحثين: ألقى الأول منهما الضوء على أحداث 11/سبتمبر وتمدد ظاهرة الارهاب الدولي بوصفه تحدياً جديداً على ميدان السياسة الدولية ومؤشر الارهاب فيها ضمن مطلبين، أما الثاني فقد تناول موضوع جماعات العنف من حيث النشأة ،وتمددها في النظام الدولي ، وتضمن كذلك مطلبين.

أمّا الفصل الثالث فقد خُصِّصَ لتشخيص مدخلات التهديدات اللامتماثلة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2003 على مبحثين: كشف الأول وهن هيكل الصناعة الامنية في العراق

ضمن ثلاثة مطالب، وكشف الثاني جماعات العنف والارهاب،وفوضى السلاح في العراق ضمن ثلاثة مطالب.

في حين جاء الفصل الرابع ليتطرق إلى دور الاستخبارات في استراتيجية الأمن الوطني، ومكافحة الارهاب على مبحثين: تناول الأول منها توظيف الاستخبارات في استراتيجية فاعلة لأمن وطني، أمّا المبحث الثاني فتناول حصر فوضى جماعات العنف والآليات والأدوات والوسائل الأمنية والفكرية لمواجهة التهديدات لقطاع الأمن في العراق.